

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الجزائر

عمر روابحي

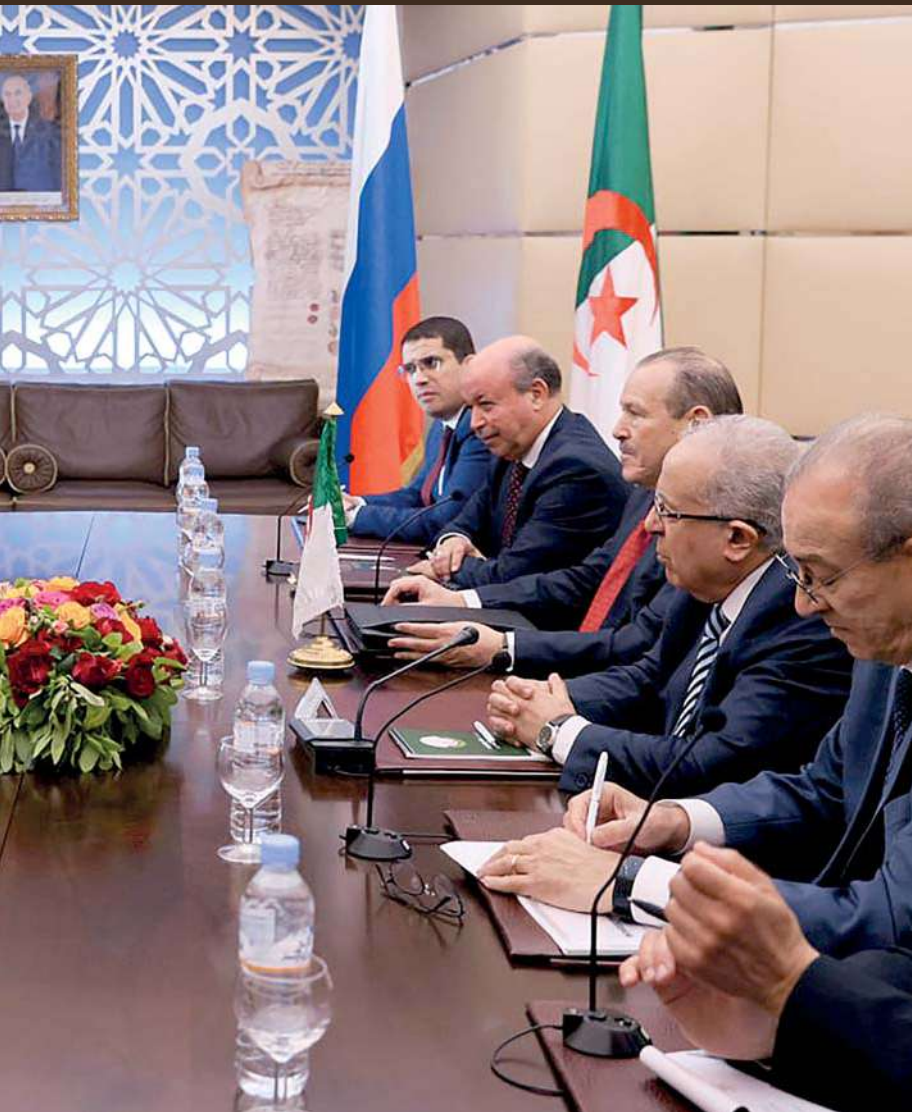
«

لعل أبرز تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية الحالية سوف تمس بشكل مباشر ملف التسلح، وهو ما يشكل تحد استراتيجي كبير بالنسبة للجزائر التي لم تنوع مصادر تسلحها منذ الاستقلال، ولم تتمكن من بناء صناعة عسكرية محلية مقتدرة، وليس من السهولة إيجاد بدائل سريعة للسلاح الروسي وإدماجها في المنظومة العسكرية والأمنية الجزائرية، لأن مثل هذه العمليات والتغيرات تستغرق فترات طويلة.

“

سلكت الجمهوريات العربية التي حصلت على استقلالها بعد الجلاء العسكري للاستعمار، وكذلك الجمهوريات التي انقلبت على أنظمتها الملكية، مسلكاً سياسياً واقتصادياً وإيديولوجياً مغايراً لمستعمر الأمم. ضمن هذا الإطار كان التقارب مع الاتحاد السوفياتي السابق توجهاً طبيعياً وحتمياً من الأنظمة الجمهورية التي قامت

كالجزائر، ليبيا، مصر، موريتانيا، سوريا، العراق. بينما حافظت الملكيات العربية على علاقاتها الاستراتيجية القوية مع الدول الغربية. وقد أدى هذا الانقسام المبكر الذي حكم المسارات الكبرى للدول العربية بين المعسكرين الشرقي والغربي، إلى تزايد حدة الصراعات والنزاعات البينية في العالم العربي. رغم التحول في توجهات بعض الجمهوريات العربية من قطب دولي



الاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع دولة أخرى والبالغ عددها 120 اتفاقية، من ضمنها اتفاقية للشراكة الاستراتيجية بين البلدين، بعد تونس التي وصل عدد الاتفاقيات التي وقعتها الجزائر معها إلى 156 اتفاقية، بينما تأتي مراتب دول مثل فرنسا وألمانيا والصين بعد روسيا في عدد الاتفاقات الموقعة مع الجزائر.

التداعيات العسكرية والأمنية

يغلب الطابع العسكري والأمني على التعاون بين الجزائر وروسيا، حيث درس وتدرب المئات من الضباط الجزائريين في الأكاديميات العسكرية السوفيتية، والروسية فيما بعد، منذ إستقلال الجزائر وإلى الوقت الحاضر، وشغل هؤلاء مواقع متقدمة في المؤسسات العسكرية والأمنية الجزائرية، وهذا ما انعكس على تسليح الجيش الجزائري، حيث يعتمد تسليح الجيش الجزائري بنسبة 79% على السلاح الروسي بحسب تقرير التسليح الذي يعده سنوياً معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، وهي بذلك تعد ثالث أكبر دولة مستوردة للسلاح الروسي بعد الهند والصين، وتحصل الجزائر على بقية مشترياتها من السلاح من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والإمارات والصين.

لعل أبرز تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية الحالية سوف تمس بشكل مباشر ملف التسليح، وهو ما يشكل تحد استراتيجي كبير بالنسبة للجزائر التي لم تنوع مصادر تسليحها منذ الاستقلال، ولم تتمكن من بناء

اختيار النخبة الجزائرية التي قادت الثورة للنهج الاشتراكي كنهج لتسيير الدولة الوليدة، قد عزز العلاقات مع الاتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي والعسكري. بالرغم من ان الجزائر قد دخلت عهد التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي مع انهيار المعسكر الشيوعي، إلا أن العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية قد استمرت مع روسيا بشكل مضطرب. حيث تأتي روسيا في المرتبة الثانية من حيث عدد

إلى آخر، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، إلا أن دولاً عربية أخرى أبقت على نفس نسق ووتيرة تعاونها وعلاقتها الاستراتيجية مع الاتحاد السوفياتي السابق، لتطبقه مع وريثه روسيا الاتحادية، وكان هذا هو المسار الذي سلكته كل من سوريا والجزائر.

كان الاتحاد السوفياتي أول دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع الجزائر بعد نيل استقلالها من فرنسا، وان



صناعة عسكرية محلية مقتدرة، وليس من السهولة إيجاد بدائل سريعة للسلاح الروسي وإدماجها في المنظومة العسكرية والأمنية الجزائرية، لأن مثل هذه العمليات والتغيرات تستغرق فترات طويلة، ويبدو أن الوقت ليس في صالح الجزائر في ضوء التهديدات الأمنية القادمة عبر كامل حدودها البرية للمتهبة.

على الجبهة الشرقية، تزداد الأزمة السياسية والاقتصادية تعمقا في تونس وهو ما ينذر بانتشار الفوضى التي ستؤثر أمنيا لا محالة على الجزائر، وليست الحدود مع ليبيا بأفضل حال، فهناك حيث الانقسام بين الفرقاء الليبيين والقوى الدولية المتصارعة والمرترقة الأجانب، يتفاعل منذ سنوات ضمن نزاع مسلح هجين، يصعب التكهّن بالأضرار التي سيخلفها على الأمن الجزائري، لاسيما بعد التهديد الذي أطلقه خليفة حفتر في شهر سبتمبر/أيلول 2018 بنقله الحرب إلى الجزائر، وكرره في شهر يونيو/حزيران 2019، بعد أيام من تصريحات إعلامية للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون حول دور بلاده في منع سقوط العاصمة طرابلس في يد حفتر، ومما يزيد الوضع الحدودي تعقيداً مع ليبيا هو خضوع المعبر الحدودي الوحيد بين البلدين لسيطرة ميليشيات حفتر التي تصنف في الجزائر كطرف معادي.

وإذا كان الشرق يحمل مخاطر المرتزقة والميليشيات المحسوبة على أطراف النزاع في ليبيا، فإن خطر

الإرهاب والانفصال القادم من الجنوب على امتداد الحدود مع مالي، لا يزال يشكل تهديداً حيوياً للجزائر، لاسيما بعد تحول الدور الجزائري من الوسيط والراعي لمباحثات السلام بين الجماعات المسلحة والحكومة في مالي، إلى دور المتدخل غير المباشر في النزاع في مالي إلى جانب الطرف الفرنسي من خلال فتح الأجواء الجزائرية لعبور الطائرات لاستهداف الجماعات المسلحة هناك، وهو ما أدى إلى دخول جماعات مسلحة إلى الأراضي الجزائرية واستهداف منشأة تيغنتورين النفطية، وأدى كذلك إلى الاستقطاب العرقي وتشجيع النزعة الانفصالية الطوارقية في جنوب الجزائر.

وعلى الجبهة الغربية، أدت أحداث "الكركرات" إلى إنهاء وقف إطلاق النار الذي دام سنوات طويلة بين جبهة البوليساريو والمغرب، مما يستدعي سابقاً جديداً نحو التسلح بين أطراف النزاع: المغرب والبوليساريو والجزائر، سيجد فيه الطرفان الأخيران عنقا كبيراً مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، وقد بدأت معالم ذلك تتضح من خلال استهداف قافلتين في مناسبتين متفرقتين لحد الآن من طرف الطائرات بدون طيار المغربية على خطوط التماس بين الأراضي الصحراوية والموريتانية، وقد راح ضحية هذين الهجومين جزائريون، دون ردة فعل عملية لحد الآن من طرف الجزائر، التي اكتفت ببيانات التنديد والشجب، وهذا في الحقيقة يدل على بداية اختلال موازين القوى من حيث موارد التسلح بين الجزائر

التي ربما بدأ تأثرها بالحرب الروسية على أوكرانيا، والمغرب الذي لم تعرف مصادر تسلحه اضطرابات كبيرة على اعتبار أن سلاحه في المجمل هو سلاح غربي، وقد أضيف له في الآونة الأخيرة السلاح الإسرائيلي بعد توقيع العلاقات بين البلدين وتوقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية.

التداعيات الاقتصادية والطاقوية

ليس من المرجح أن تحدث توافقات كبرى على المدى القصير والمتوسط، بين روسيا والمعسكر الغربي وذلك بالنظر إلى حجم العقوبات المتصاعدة وغير المسبوقة التي اتخذت ضد روسيا، فقد أحدثت الحرب الروسية على أوكرانيا شرخاً في المنظومة والمجتمع الدوليين يصعب رتقه، ومن التداعيات المباشرة للحرب وللعقوبات على روسيا والتي ستستمر لفترة ليست بالقصيرة، تأثر أسواق الطاقة والغذاء العالميين، ويبدو أن الجزائر لن تتضرر كثيراً من اضطراب توريدها بالقمح الروسي والأوكراني لأنهما حسب مرصد قياس التعقيد الاقتصادي OEC يمثلان مجتمعين ما نسبته 35% من إجمالي واردات الجزائر من القمح، وقد عمدت الجزائر إلى تنويع مصادر وارداتها من القمح في العاميين الأخيرين لتنتفح على السوق الكندي والأمريكي، وليتقلص الاعتماد على القمح الفرنسي الذي كان في وضعية احتكار بالسوق الجزائرية.

من المرجح أن تخرج الجزائر مستفيدة أيضاً من ارتفاع أسعار الطاقة، ولكنها من الناحية التقنية لا يمكنها

الأردن، العراق، الكويت، عمان، قطر، تونس، السودان، السعودية، الإمارات، اليمن، وغابت عن الجلسة جيبوتي، المغرب، موريتانيا ولبنان.

خلال الأيام التي تلت جلسة التصويت المذكورة، كان من الواضح تزايد الضغوطات الأمريكية على الجزائر عبر الإيعاز إلى إسبانيا بتغيير موقفها التاريخي من الصحراء الغربية والاعتراف بسيادة المغرب عليها، وعبر تحريك ملفات حقوق الإنسان بالجزائر، مما دفع الجزائر إلى إطلاق العشرات ممن يوصفون بسجناء الحراك أثناء زيارة وزير الخارجية الأمريكي الخاطفة للبلاد.

تشير التصريحات الرسمية الأمريكية إلى تهديدات مبطنة وتحذيرات صريحة لكل دولة تخرق العقوبات الغربية المفروضة على روسيا على خلفية غزوها لأوكرانيا، بما في ذلك الضغط على الدول التي لا تتعاون في ملفات الطاقة، وعلى اعتبار الفترة الزمنية التي قد تأخذه الحرب والعقوبات على حد سواء، فإن الدول التي ربطت مقدراتها العسكرية والأمنية، وتحالفاتها الاستراتيجية والسياسية بموسكو، قد تجد نفسها في حالة من العزلة السياسية والاقتصادية، ناهيك عن الحملات الغربية المركزة حول الوضع الحقوقي، وربما لن تكون الجزائر في منأى عن ذلك. ■

تداعيات بيئية وخيمة، كانت قد بلغت ذروتها بمناطق الجنوب الجزائري في السنوات الماضية.

التداعيات السياسية والاستراتيجية

من الناحية السياسية والاستراتيجية تعتبر الجزائر الحليف الأوثق لموسكو مغاربياً، وعربياً وأفريقياً، وهذا ما يبرز بشكل تقليدي في التصويتات على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة، تؤكد ذلك من خلال الاعتراض على تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان أثناء جلسة التصويت التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً، وهو موقف يجعل الجزائر برفقة سوريا بوصفهما الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان اتخذتا موقفاً مؤيداً بوضوح لروسيا في هذه المسألة، في حين امتنعت عن التصويت كل من البحرين، مصر،

أن تكون بديلاً عن روسيا في تزويد أوروبا بالطاقة، فروسيا تزود الاتحاد الأوروبي بنحو 200 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، بينما وصلت الجزائر في أقصى كمية لها زودت بها السوق الأوروبية إلى 51 مليار متر مكعب، غير أن الرهانات الغربية على الطاقة الجزائرية ليست رهانات آنية وإنما هي متوسطة إلى طويلة المدى، عبر الاهتمام بمورد الغاز الصخري غير المستغل لحد الآن في الجزائر، حيث تقدر إدارة الطاقة الأمريكية حجم الاحتياطي من هذا المورد في الجزائر بـ 707 ترليون قدم مكعب، وهذا يجعل الجزائر في المرتبة الثالثة عالمياً بعد الأرجنتين والصين، وتبدو السياسة الجزائرية غامضة اتجاه سبل استغلال هذا المورد وما هي الشركات العالمية التي يمكن أن تحصل على عقود في هذا الشأن، خاصة وأن الاحتجاجات الشعبية لتعطيل ومنع استخراج الغاز الصخري لما له من



عمر روابحي: أكاديمي من الجزائر، أستاذ مشارك دكتور في القانون الدولي في جامعة البويرة، خبير في قسم دراسات شمال أفريقيا في مركز اورسام.